

هيئات ومؤسسات الرأسمال الإستثماري في الجزائر

VENTURE CAPITAL BODIES AND COMPANIES IN ALGERIA

التجاني طهراوي*

جامعة الجزائر 03- الجزائر

Tahraoui.Tedjani@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/27

تاريخ الإستلام: 2021/10/21

ملخص:

مؤسسات الرأسمال الإستثماري هي شركات مالية تجارية، تقوم وتعمل على إدارة محفظة من القيم المنقولة وذلك عن طريق استعمال مواردها الذاتية، وتكمن أهدافها على المساعدة في تعبئة ادخار المؤسسات والافراد وعلى تنمية وتنشيط السوق المالية والنهوض بتمويل المشاريع والاستثمارات، تكون مساهمات مؤسسات الرأسمال الإستثماري في شكل إكتتاب أو إقتناء أسهم عادية أو ممتازة أو شهادات إستثمار أو سندات المساهمة أو ديون قابلة للتحويل إلى أسهم أو حصص الشركات وبصفة عامة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية، تناولت هذه المقالة، مؤسسات الرأسمال الإستثماري في الجزائر، خاصة بعد صدور القوانين التشريعية المنظمة لهذه المؤسسات وتأسيس بعض المؤسسات العمومية والخاصة الناشطة بهذه الصيغة، من خلال تبني مفهوم ميكانيزمات عمل ونشاط هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: تمويل، حصص إستثمارية؛ مؤسسات رأسمال إستثماري؛ رأسمال المخاطر.

تصنيف G32:K25:JEL.

Abstract:

Venture capital institutions are commercial financial companies that manage and work on managing a portfolio of movable values by using their own resources, and their goals in that are to help mobilize the savings of institutions and individuals, to develop and activate the financial market and to promote financing projects and investments .

This article has dealt with the study of venture capital institutions as a mechanism for financing projects and a basis and basis for their financial support, especially after the issuance of the legislative laws organizing and structuring venture capital institutions and the creation and establishment of some public and private institutions active in the form of financing with investment capital, by adopting the concept of mechanisms and mechanisms of work and activity of these institutions.

Keywords: financing; investment shares ; Venture capital institutions; Risk capital.

Jel Classification Codes: K25; G32.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر مؤسسات الرأسمال الاستثماري الوعاء التمويلي الرئيسي لكل الأنشطة المتعلقة بتداول رؤوس الأموال سواء النقدية منها وغير النقدية، أو هي عبارة عن وسيط مالي، وملتقى تتحد وتتوافق الإيرادات لدى العارضين والطالبين لرؤوس الأموال، من مؤسسات أو أفراد أو مشروعات خدمتية؛ ولطبيعة هذه الخاصية التي تتميز بها مؤسسات الرأسمال الإستثماري، كانت لها وظائف واهداف تختلف عن غيرها من طرق التمويل الأخرى والتقليدية. بحكم المساهمة المالية التي تدخل بها مؤسسات الرأسمال الاستثماري كشريك فعلي مباشر في رأسمال المؤسسات، فهي لا تكتفي بالجانب التمويلي فقط بضح الأموال لتغطية مختلف احتياجاتها المالية والإستغلالية وتعزيز المردودية المالية. وبدون إشتراط ضمانات قانونية أو قيود أو رهانات أخرى؛ وإنما تشترك أيضا في التسيير من خلال المشاركة في إتخاذ القرارات المالية والتشغيلية بحسب نسبة المساهمة لها.

وحاليا أصبحت مؤسسات الرأسمال الإستثماري من الدعائم الأساسية للاقتصاديات الحديثة، ونجاح النظام المالي والاقتصادي أصبح مرهونا بمدى فعاليتها ونجاعتها، ومدى قدرتها على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة وقدرتها على تعبئة مختلف القطاعات، وخاصة لقطاع المؤسسات والشركات، وتحسين قدرة المؤسسات الجزائرية بإتباع أنماط تسييرية حديثة وتبنيها لحكامة تمويلية عصرية، باعتبارها الوسيلة القادرة على مواجهة المنافسة المحلية والدولية من خلال تعزيز قدراتها التمويلية والتنافسية. تؤدي مؤسسات الرأسمال الإستثماري دورا مهما في دعم وترقية المؤسسات في الجزائر من خلال إنشاء وخلق مؤسسات جديدة تكون قادرة على إمتصاص جزء كبير من الكفاءات الشبانية الجامعية. بعد الإصلاح المالي والمصرفي تم إنشاء عدة مؤسسات مالية تعنى بالرأسمال الإستثماري التي أصبحت جزءا من المؤسسات المالية والاستثمارية المشكلة لهيكل النظام المالي والمصرفي في الجزائر؛ هذه المؤسسات لها ميزة نسبية في جذب أموال الشركات ومدخرات الافراد، وفي المرونة الكبيرة في التعاملات التمويلية للإستثمارات، وبالإضافة لدعم وترقية المؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات. وبغية التعرف على الواقع العملي لمؤسسات الرأسمال الإستثماري الجزائرية في مجال علاقاتها وخدماتها المالية والمصرفية في الجزائر، ومدى مساهمتها في تطبيق ومسايرة البرامج التمويلية المعتمدة من طرف السلطات العمومية، لذا تم القيام بإجراء دراسة للأدوار والأنشطة التي تقوم بها هيئات ومؤسسات الرأسمال الإستثماري في الجزائر.

2. مؤسسة الجزائر إستثمار (El Djazair Istithmar, Spa)

1.2. التعريف بمؤسسة الجزائر إستثمار:

الجزائر إستثمار" مؤسسة رأسمال استثماري، شكلها القانوني شركة مساهمة، تُشئت في 28 ديسمبر 2009 وبدأت نشاطها في 7 جويلية 2010.

وهي عبارة عن حصص تساهمية لبنكين عموميين (بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب70%)، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ب30%). تم إعتماها من طرف وزارة المالية منذ 11 ماي 2010 ويبلغ رأسمالها 1 مليار دينار جزائري.

الجدول رقم (01): الهيكلية المالية لمؤسسة الجزائر إستثمار

المساهمين	رأس المال (10 ⁶ دج)	حق التصويت
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	700	70%
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	300	30%
المجموع	1.000	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعلومات والمعطيات السابقة.

تعمل شركة رأس المال الاستثماري إلى الدخول في شراكة وذلك بمساهمة نقدية، من رأسمال الشركة المستهدفة وتمويل كل عملية تتعلق بالمساهمات في الأموال الخاصة وشبه الخاصة في المؤسسات والشركات؛ كما تمارس المؤسسة نشاط رأسمال الاستثماري، لحسابها الخاص أو لحساب أطراف ثالثة وفقا لمراحل تطور المؤسسة الممولة. مع أن كل المؤسسات والشركات مؤهلة للتمويل من طرف "الجزائر استثمار" ولكن تعطى الأولوية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة تخلق قيمة مضافة وعمل؛ قطاعات مرتبطة بالتنمية المستدامة (القطاعات المتجددة، مشاريع اقتصادية واجتماعية...); مؤسسات تنشط في ميادين تكنولوجيايات الإعلام والاتصال؛ مؤسسات استفادت من برنامج إعادة التأهيل المقدم من طرف السلطات العمومية. لأنه يستثنى من تمويل الجزائر استثمار: القطاعات التي تنشط في مجال الإستيراد أو بيع؛ المؤسسات التي استفادت من دعم الدولة مثل مساعدات مقدمة للمزارعين، السكن، إلخ؛ مؤسسات لها شكل قانوني "شخص طبيعي"؛ مؤسسات تقدم خدمات للأشخاص. تم توكيل مؤسسة "الجزائر استثمار"، لإدارة وتسيير 16 صندوق استثماري لصالح الخزينة العمومية. (خصص لكل صندوق مبلغ 1.000.000.000 دج). (موقع الجزائر استثمار: www.eldjazair-istithmar.dz؛ 2018) تتمثل المهام الرئيسية لشركة "الجزائر استثمار" فيما يلي: منح المؤسسات والشركات منتج مالي لمعالجة العجز في أعلى جدول ميزانية المؤسسة (الأموال الخاصة): تشجيع المستثمرين في خلق مؤسسات جديدة في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال القيم المنقولة؛ المشاركة في برنامج تأهيل المؤسسات والشركات؛ المشاركة في تنمية السوق المالي (البورصة)؛ تحسين الهيكل المالي للمؤسسة لتمكينها من الحصول على القرض المصرفي. تشارك مؤسسة الجزائر استثمار في التمويل عن طريق أخذ حصص من أجل تعزيز رأسمال المؤسسات التي يمكن أن تكون إما في مرحلة: مرحلة الإنشاء "رأسمال الجدوى"؛ قبل الإنشاء أو "رأسمال التأسيس"؛ مرحلة التطور: تتمين رؤوس أموال المؤسسة بعد إنشائها من أجل مرافقة نموها؛ مرحلة إعادة الهيكلة؛ "رأسمال التحويل"؛ استرجاع المؤسسة من طرف مشتري داخلي أو خارجي؛ "استرجاع المؤسسة"؛ استرجاع المساهمات و/أو حصص يحوزها صاحب رأسمال استثماري آخر. أما معايير أخذ مساهمات من مؤسسة "الجزائر استثمار" تتمثل فيما يلي: لا يجوز لشركة الرأسمال الاستثماري أن تخصص أكثر من خمسة عشر في المائة (15%) من رأسمالها واحتياطياتها كمساهمة بأموال خاصة في مؤسسة واحدة؛ لا يجوز لشركة الرأسمال الاستثماري أن تحوز أسهما تمثل أكثر من (49%) من رأسمال مؤسسة واحدة؛ لا يجوز لشركة الرأسمال الاستثماري أن تساهم في الشركة إلا على أساس عقد المساهمين الذي يوضح، على وجه الخصوص، مدة المساهمة في الاستثمار وشروط الانسحاب من شركة الرأسمال الاستثماري؛ لا يجوز لشركة الرأسمال الاستثماري أن تقوم باقتراضات تفوق حدود عشرة في المائة (10%) من أموالها الخاصة الصافية ولا يمكن أن تستعمل المبالغ المقترضة لتمويل الحصول على مساهمات؛ فترة تدخل الجزائر استثمار تكون على الأقل 5 سنوات.

2.1. المراحل العملية للتمويل من طرف مؤسسة الجزائر إستثمار:

تتدخل شركة الرأسمال الاستثمائي بواسطة اكتتاب أو اقتناء أسهم عادية، شهادات استثمارية، سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، حصص الشركاء، وجميع فئات القيم المنقولة الأخرى المماثلة لأموال خاصة، يمكن لمؤسسة رأسمال الاستثماري الجزائري استثمار أن تتدخل عن طريق المساهمات في الحسابات الجارية؛ (موقع الجزائر استثمار: www.eldjazair.istithmar.dz، 2018) وتتخلص أهم خطوات الشراكة من خلال المراحل العملية للتمويل من طرف مؤسسة الجزائر استثمار في التالي.

- ❖ **المرحلة الأولى:** الاتصال بالمستثمر، يتعلق الأمر بالاتصال الأولي لشركة الجزائر استثمار مع حامل المشروع. هذا الأخير يتقدم بطلب شراكة وملخص عن مشروعه.
- ❖ **المرحلة الثانية:** فحص المشروع، في حالة ما إذا توجت الاتصالات بنجاح، يتقدم المستثمر بطلب إلى إدارة شركة "الجزائر استثمار" مدعم بخطة عمل مفصلة. ويتجسد التزام شركة "الجزائر استثمار" من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم "خطاب النوايا" الذي يهدف إلى تأكيد عزم الطرفين على إنشاء علاقة شراكة والتي تنص أيضا على الإجراءات الأولية للإنشاء، مشيرا إلى بعض الشروط لهذا البروتوكول (الموقع وتقييم للمشروع، وضع خطة عمل،...).
- ❖ **المرحلة الثالثة:** عرض الملفات، بعد دراسة تفصيلية للمشروع (تحليل مالي، قانوني، تقني،...) يعرض الملف إلى لجنة الاستثمار و/أو مجلس الإدارة لاتخاذ قرار.
- ❖ **المرحلة الرابعة:** إضفاء الطابع الرسمي للمشاركة، في حال الرد بالسلب على طلب المساهمة، تقدم إدارة "الجزائر استثمار" إشعار خطي للمستثمر توضح فيه أسباب الرفض. في حال الرد بالإيجاب يقوم الطرفان بالتوقيع على "عقد المساهمين" أو "عقد الشركاء". ويتضمن هذا الأخير، التزامات الطرفين وكذا طرق التسيير والخروج.
- ❖ **المرحلة الخامسة:** إجراءات تأسيس المؤسسة، يتخذ الطرفان الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسة (إعداد القانون الأساسي للشركة، التسجيل بمركز السجل التجاري، تحرير رأس المال...).
- ❖ **المرحلة السادسة:** متابعة المشروع، تتعلق هذه المرحلة بالمتابعة التي تمارسها "الجزائر استثمار" على المشاركة وهذا من خلال القيام بزيارات ميدانية وإعداد التقارير الدورية.
- ❖ **المرحلة السابعة:** الخروج من المشاركة، تدخل مؤسسة رأسمال الاستثماري كشريك لمدة زمنية محددة وعليه لا بد من الخروج من رأسمال المؤسسة والذي يأخذ أحد الأشكال التالية: التنازل على حصصها في الشركة لفائدة الشريك الحالي؛ أو بيع بالتراضي أغلبية رأسمال المؤسسة إلى مستثمر صناعي أو إلى صندوق استثماري آخر؛ أو التنازل على الحصص عن طريق البورصة.

3. المؤسسة المالية للإستثمار، المساهمة والتوظيف "سوفينانس" SOFINANCE

1.3. التعريف بمؤسسة سوفينانس:

الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف هي مؤسسة مالية عمومية بالأسهم، تم إنشائها بمبادرة من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة، اعتمدت من طرف بنك الجزائر بتاريخ 09 جانفي 2001، ومزودة برأس مال اجتماعي بقيمة 5 ملايين دينار جزائري (52 مليون أورو)، مقرها الرئيسي بالعاصمة - رويسو- ولها وكالات على مستوى الوكالات الولائية لبنك التنمية المحلية BDL في بعض الولايات وهي البلدية، بجاية، باتنة، أم البواقي، وهران و تيارت، حددت هذه الوكالات في إطار تسيير SOFINANCE لصناديق الاستثمار الولائية. حيث حددت لها مهام أساسية تتمثل خصوصا في مرافقة

الشركات في تطوير وسائل الانتاج الوطنية مع تطوير منتوجات تمويلية جديدة، مع توفير الدعم في تحديث مرافق الإنتاج الوطنية للمؤسسات. والمساهمة في إنشاء مؤسسات جديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على تطوير أساليب تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المباشرة أو القروض الإيجارية (موقع SOFINANCE على الانترنت: www.sofinance.dz ، 2018). تعد شركة سوفينانس شريكا فعالا في مسار إنعاش وتطوير النسيج الصناعي ببلادنا، حيث استطاعت الشركة أن تطور نوعا من الخدمات ذات العلاقة بالخصوصية، فتح رأسمال الشركات وقروض الإيجار أو الليزنج. فقد تمكنت سوفينانس بعد خمس سنوات من النشاط، من تمويل عن طريق البيع بالإيجار، أزيد من 100 مؤسسة وذلك عبر اقتناء وسائل ومواد للأشغال العمومية، البناء، المناجم والنقل، بتكلفة مالية تفوق الثلاثة ملايين دينار جزائري، كما ساهمت سوفينانس في خلق أربع مؤسسات تنشط في مجال البناء، الصناعة والخدمات المالية بتكلفة اجمالية تفوق 609 مليون دينار جزائري، بالإضافة الى تقديم خدمات لنحو 30 مؤسسة في مجال الهندسة المالية، وتتركز هذه الخدمات المقدمة خصوصا في التشخيص، وإعادة الهيكلة المالية وتقييم المؤسسة، كما رافقت سوفينانس العديد من المؤسسات الأجنبية في إطار مشاريع الحصول على مؤسسات عمومية، ونسبة مساهمتها في التمويل لا تتعدى % 35 من رأسمال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الأخرى، وهي كذلك لا تغطي كل الأنشطة، بل إن حصر مجال عملها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين المنتجات ومواد التغليف وصناعة الألبسة وتحويل الخشب واستغلال الثروات المنجمية وهذا يعني الاهتمام بالصناعات التحويلية وهو نشاط ضئيل المخاطر إذا ما قورن بالأنشطة الأخرى.

2.3. الهيكل التنظمي لمؤسسة سوفينانس:

نجد على رأس الهيكل التنظمي للمؤسسة المديرية العامة والتي تنقسم بدورها إلى: المديرية التشغيلية، المديرية التدعيمية، هياكل التنسيق والمراقبة، حيث تنقسم المديرية التشغيلية إلى أربع مديريات أساسية هي: مديرية التسيير المالي؛ مديرية المساهمة والهندسة المالية؛ مديرية التوجيه؛ مديرية القرض الإيجاري؛ وهي على قسمين: قسم استقبال العملاء؛ وهو المسؤول عن العلاقات مع العملاء والزبائن والتأمين والموردين والإدارة؛ قسم دراسة طلبات التمويل؛ وهو مسؤول عن دراسة وتقييم طلبات التمويل، ودراسة الملفات وخاصة مدة التحصيل الديون، وتجديد التأمين.

3.3. مهام مؤسسة سوفينانس:

تتمثل مهام سوفينانس في: تقديم المساعدات والاستشارات للمؤسسات الاقتصادية العمومية؛ توفير كل فرص التمويل الملائمة للمؤسسات (مساهمة في رأس المال، قروض متوسطة، ضمانات الكفالات والقرض الإيجاري)؛ حديث آلية الإنتاج وذلك من خلال العمل على تأهيل وعصرنة الاستثمارات؛ مرافقة الشركات في تطوير وسائل الإنتاج الوطنية؛ تطوير منتوجات تمويلية جديدة.

4. المؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP

1.4. التعريف بالمؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة:

أنشئت المؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (فيناليب)، كشركة ذات رأس مال استثماري، في أبريل 1991 برأس مال قدره 73.750 مليون دينار جزائري، بشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في سياق إصلاح النظام المصرفي والمالي الجزائري لترقية رأس مال الاستثمار في الجزائر. وكما يشير اسمها هي شركة مختلطة جزائرية أوروبية للمشاركة برأس مال قدره 73.750.000 دينار جزائري عند نشأتها في 30 أبريل 1991 بين بنوك جزائرية (بنك التنمية المحلية 40% القرض الشعبي الجزائري 20%) إلى جانب الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 40% كأول المساهمين الأوروبيين، وقد تم الاتفاق على إعطاء

الشركة الصبغة القانونية، لينظم بعدها البنك الأوروبي للاستثمار سنة 2002 ليصل رأسمالها حينها إلى 159.750.000 دينار جزائري، وتتحول النسب كما يلي:- بنك التنمية المحلية BDL بنسبة 40% والقرض الشعبي الجزائري CPA بنسبة 20% :- الوكالة الفرنسية للتنمية AFD بنسبة 28.74% والبنك الأوروبي للاستثمار BEI 11.26% (SEKAK, 2003, p. 21).

الجدول رقم (02): الهيكلة المالية للمؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة بعد 2001

المساهمين / الوحدة (10 ⁶ دج)	قيمة المساهمة	النسبة	القيمة	النسبة	رأسمال إجمالي
المساهمة	63,9	40%	95,85	60%	159,75
الجزائرية	31,95	20%			
المساهمة	45,91	28,74%	63,90	40%	159,75
الأوروبية	17,99	11,26%			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعلومات والمعطيات السابقة.

ويتمثل الطرف الجزائري في بنك التنمية المحلية بـ 60%، والقرض الشعبي الجزائري بـ 20%. أما الطرف الأوروبي في تمثل في الوكالة الفرنسية للتنمية بـ 28,74% والبنك الأوروبي للاستثمار بـ 11,26%.

يعتبر التمويل والمساهمة بالأموال الخاصة الوظيفة الأساسية لفيناليب، في كل مراحل نشاط المؤسسة كشريك لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات، وتخضع لحكم داخلي خاص يضمن تغطية وتوزيع الأخطار، إن مجموع المساهمات في رأس المال الخاص لا يتجاوز 80% من رأس المال الشركة، وتهدف هذه المؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (فيناليب) إلى توفير الموارد الخاصة بالإسهامات في رأسمال المؤسسات الخاصة التي تعمل في إطار الشراكة الأوروبية، وتعمل هذه المؤسسة على ترقية الاستثمار في الجزائر على مسار الشراكة الجزائرية الأوروبية، وهي كباقي مؤسسات رأس مال المخاطر تشارك في عملية التأطير حسب الحجم وحاجة المؤسسة، وتقوم بجملة من المهام نذكر منها: ترقية وتمويل ودعم المؤسسات والشركات من حيث النشأة وتنمية المشاريع المتعثرة؛ تساهم المالية الأوروبية الجزائرية بعمليات التمويل عن طريق الشراكة في رأس المال الخاص، على عكس البنوك التي تمنح القروض، أي أنها تقوم باقتصاد المساهمة في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات والشركات، وهذه التمويلات تكون إما عن طريق الحساب الجاري، أو سندات قابلة للتحويل أو عن طريق قروض المساهمة، نقدا أو محررا كتابيا أو مقسمة إلى جزئين نصفها بالعملة الصعبة والنصف الآخر بالعملة المحلية؛ المساعدة في إعداد الدراسات القابلة للتنفيذ والبحث عن تمويل مسبق والتحقيق من الشركاء وعرض نشاط البنوك وبنوك المعطيات الدولية التي تقدم يد الإرشاد والمساعدة، التركيب القانوني والمالي وحضور إتمام الإجراءات الإدارية والقانونية والمساعدة في إتمام إجراءات الإنشاء.

2.4. الخطوات العملية لتمويلات FINALEP :

تعمل شركة FINALEP على استلام ودراسة الملف من طرف المكلف بالأعمال، وفي حالة قبول الملف يتم تقديمه للجنة التنفيذية لمعاينته ثم لمجلس الإدارة بعد رفع كل الملاحظات وإذا قرر مجلس الإدارة المساهمة في المشروع تقوم الشركة بإمضاء القانون الأساسي والموافقة على ميثاق المساهمين الذي يحدد توزيع رأس المال والتنظيم وتعيين أعضاء الإدارة إلى غير ذلك من الإجراءات التي تسهل العملية التمويلية وتختلف طريقة تمويلها مقارنة بالبنوك الجزائرية، فهذه تتدخل بصفتها مقرض للأموال بينما FINALEP تتصرف بصفتها شريك حقيقي وتشرف على العديد من التنسيقات والمساعدات المادية والإشرافية، وفيما يخص طريقة خروجها والسعر البيعي لأسهمها فقد يتم بين 5 إلى 10 سنوات وشروط إتمام ذلك يتم ذكرها في ميثاق المساهمة بين مختلف الشركاء، ويتم فيه تحديد الأطراف التي يمكن التنازل لها ومدة المساهمة في الشركة

وسعر التنازل وقد تكون عملية الخروج كلية أو جزئية حسب الاتفاق، ومن خلال التجربة الطويلة للشركة في الجزائر أصبح بإمكانها من الوهلة الأولى تحدد قرار التمويل وفي معظم الأحيان تميل إلى تمويل المشاريع التي تتميز بالكفاءات والمهارات التي يقدمها صاحب المشروع بالإضافة إلى حوزته على نسبة 30% من القيمة الإجمالية للمشروع واشتراط جودة الهياكل القاعدية والمستوى التكنولوجي المقدم.

3.4. مختلف المشاريع الجزائرية الممولة بالشراكة مع FINALEP:

الشركة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية "SOMEDIAL" وهي شركة مختلطة بين مجمع صيدال وهيئة تضم العديد من المخابر الأوروبية وتم التعاقد على انجازه في 17/09/1998، وعرف هذا المشروع سرعة مضبوطة في إنجازه واعتبر أول مشروع مشترك وبدأ في الإنتاج الفعلي في ماي 2001 ومقرها وادي السمار بالجزائر العاصمة. وتقسمت المساهمات كما يلي: 18.5% لـ SAIDAL و 63.1% لـ GPE و 18.4% لـ FINALEP ووصلت قدرة الإنتاج 27 مليون وحدة، وقدرت مناصب العمل فيها 120 منصب شغل برقم أعمال خلال الثلاث السنوات الأولى 2.944.000 دج وبلغ مؤشر المردودية 24.15% وكانت مدة الاستراتيجية 7 سنوات بعتبة مردودية 21%. (حيدر، 1996، صفحة 37)؛ شركة صناعة المركبات الصناعية الغذائية CEMI التي بدأت نشاطها في أبريل 2000 مقرها في عنابة وهي شركة جزائرية-فرنسية-ألمانية؛ الشركة المتوسطية لل عمران وهي شركة جزائرية-فرنسية للإنشاء والإنتاج العقاري، أنشأت في أبريل عام 2000؛ الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة الأجهزة الإلكترونية EIS تأسست في 1991 تنتج التجهيزات الإلكترونية والكهربائية والمكيفات والمشحنات؛ شركة RECTA-FONDRI لصناعة البرونز مقرها بحسين داي، بدأت في ماي 2001؛ الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة اللوحات الشمسية انطلق نشاطها 1996 بالعاصمة، شركة الصناعات الغذائية SOYAMIN وهي شركة جزائرية فرنسية لإنتاج المشروبات باستخدام الحليب كالياغورت وبعض المشتقات الأخرى؛ شركة تحويل المعادن métalmodacréation وهي شركة جزائرية إيطالية لصناعة لواحق وإكسسوارات دباغة الجلود؛ بالإضافة للشركة الجزائرية اليونانية لإنتاج التبغ في عام 1995 بتبازة والمشتلة الجزائرية الفرنسية لإنتاج الكروم بعين تيموشنت والتي تأسست عام 2000. (غربي و دادن، 2011، صفحة 301)؛ فيناليب ستمول المستثمرين الشباب في ست (06) ولايات في إطار تسيير الصناديق الولائية للإستثمار.

5. مؤسسة إعادة التمويل الرهني Société de Refinancement Hypothécaire:

1.5. التعريف مؤسسة إعادة التمويل الرهني:

هي شركة ذات أسهم تخضع للقانون الخاص ولقانون النقد والقرض، اعتمدت كمؤسسة مالية من طرف بنك الجزائر في السداسي الأول من سنة 1998، تدعيما لعصرنة النشاط المالي الوطني بصفة عامة والميدان التمويلي بصفة خاصة والتي هدفها الأساسي هو تطوير سوق التمويل الرهني. تأسست شركة إعادة التمويل في 27 نوفمبر 1997 كمؤسسة مالية ذات طابع إقتصادي عمومي، لقد تم تزويد هذه الشركة ذات الأسهم برأس مال إجتماعي إبتدائي بقيمة 3.290.000.000 د.ج، رفع إلى 4.165.000.000 د.ج في عام 2003. رأس مالها الحالي محرر كليا ومكتتب ومكون من 833 سهم بقيمة 5.000.000 د.ج.

2.5. مساهمة مؤسسة إعادة التمويل الرهني:

إن أسهم شركة إعادة التمويل الرهني موزعة على ملاكها التسعة حسب التالي: الخزينة العمومية: 254 سهم أي 1270 مليون دج؛ البنك الوطني الجزائري: 109 سهم أي 546 مليون دج؛ البنك الخارجي الجزائري: 109 سهم أي 546 مليون دج؛ القرض الشعبي الجزائري: 109 سهم أي 546 مليون دج؛ الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط: 76 سهم أي

380 مليون د.ج، البنك الجزائري للتنمية الريفية: 50 سهم أي 250 مليون د.ج، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين: 50 سهم أي 250 مليون د.ج، الشركة الجزائرية للتأمين: 50 سهم أي 250 مليون د.ج، الشركة الجزائرية للتأمينات: 26 سهم أي 130 مليون د.ج (موقع مؤسسة إعادة التمويل الرهني www.srh.dz، 2014).

الجدول رقم (03): الهيكلية المالية لمؤسسة إعادة التمويل الرهني

النسبة	قيمة السهم	قيمة المساهمة	عدد الأسهم	المساهمين / الوحدة (10 ⁶ دج)
30,47%	5	1 270	254	الخزينة العمومية
13,10%	5	546	109	البنك الوطني الجزائري
13,10%	5	546	109	البنك الخارجي الجزائري
13,10%	5	546	109	القرض الشعبي الجزائري
9,12%	5	380	76	الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط
6%	5	250	50	البنك الجزائري للتنمية الريفية
6%	5	250	50	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
6%	5	250	50	الشركة الجزائرية للتأمين
3,12%	5	130	26	الشركة الجزائرية للتأمينات
100%	5	4 168	833	رأس المال الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعلومات والمعطيات السابقة.

أنشئت شركة إعادة التمويل الرهني، وأعطيت لها صلاحية إعادة تمويل حافظات القروض العقارية المقدمة من طرف البنوك التجارية؛ وتمثل مهماتها في: العمل على تطوير وتحسين سوق رأس المال في الجزائر من خلال إصدار سندات قروض متوسطة وطويلة الأجل كأداة استثمارية جديدة من شأنها جذب الأموال الطويلة الأجل التي تستعمل في إعادة التمويل للقروض المقدمة من طرف البنوك للمواطن؛ العمل على تطوير وتحسين سوق تمويل السكن من خلال تمكين البنوك التجارية المرخصة والمؤسسات المالية الأخرى من زيادة مشاركتها في منح القروض السكنية، ونود أن نوضح بالخصوص بأن أهم مصدر أموال الشركة لتلبية الطلبات المتمثلة في إعادة التمويل تكمن في القروض طويلة الأجل (من الخارج) إضافة لحصيلة إصدار سندات القروض المدعومة برهونات عقارية في السوق المالية المحلية (بِلطاس، 2001، صفحة 60)؛ تشجيع منح القروض السكنية عن طريق إعتداد المساهمة في تنمية السوق المالي مع تمكين البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة قانونيا بهدف تسهيل مهماتها عن طريق توفير الظروف الملائمة، كتواجد الضمانات البنكية والسيولة المالية؛ تخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة عن طريق منح قروض سكنية؛ إصدار سندات وقيم عقارية بغرض إعادة تمويلها في إطار قدرتها على إعادة التمويل للسكن بصفة مستقلة ومستمرة قصد ضمان موارد مالية في الأسواق المالية والخارجية؛ توفير التحفيز الكافية من أجل تمكين الوسطاء المعتمدين من منح القروض السكنية في ظل نظام إعادة التمويل بنسب فوائده معقولة ومقبولة وشروط السوق؛ تبني إستراتيجية الحكومة الرامية إلى تنمية التدعيم المالي عن طريق منح قروض سكنية وتخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة فيما يخص عملية تمويل السكن؛ في ظل منافسة السوق الحرة، إعتداد المساهمة في تنمية السوق المالي بتشجيع منح القروض السكنية مع تمكين البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة قانونيا (و.م) بهدف تسهيل مهماتها عن طريق توفير الظروف الملائمة، كتواجد السيولة المالية والضمانات القرضية؛ عرض شروط إعادة التمويل وكذا صيغ متابعة شروط التمويل على بنك الجزائر قصد المصادقة عليها وفقا للإعتداد رقم 98/01 المؤرخ في 1998/04/06؛ إصدار سندات وقيم عقارية بغرض إعادة تمويلها في إطار قدرتها على إعادة تمويل السكن بصفة مستقلة ومستمرة قصد ضمان موارد مالية في الأسواق المحلية والخارجية؛ تعزيز أرقى

نوعية للديون الغير العقارية وتوفير التحفيزات الكافية من أجل تمكين الوسطاء المعتمدين من منح القروض السكنية في ظل نظام إعادة التمويل بنسب فوائد معقولة ومقبولة وشروط السوق؛ وكخلاصة لما سبق تحديده، فإن إنشاء شركة إعادة التمويل الرهني يرمي إلى تنمية الخبرة فيما يخص هيكل إصدار السندات المالية وتوحيد شروط تسجيل القروض العقارية وإصدار سندات مسندة لهون ذات نوعية رفيعة ونسب متشابهة. فتعتبر هذه الأهداف الثلاثة المسطرة أعلاه أساس تنمية السوق العقارية على المدى البعيد في الجزائر (موقع مؤسسة إعادة التمويل الرهني www.srh.dz، 2014). وهذا من شأنه أن يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بالقيام بنشاطها في منح القروض السكنية للمواطنين في ظروف مالية ملائمة تتميز بالمنافسة الحرة. ومن أهدافها الرئيسية: ترقية نظام تمويل السكن على المدى المتوسط والطويل؛ تشجيع المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية من أجل منح القرض السكنية؛ تمديد الاستحقاقات المتعلقة باستيراد الفوائد والمبالغ الأصلية للقروض. وتأتي الموارد المالية المتوسطة والطويلة الأجل لشركة إعادة التمويل الرهني من: إصدار سندات على مستوى السوق المالية المحلية؛ الإقتراض من السوق المالية الدولية؛ اللجوء إلى إعادة التمويل من بنك الجزائر.

6. المؤسسة الجزائرية السعودية للإستثمار Algerian Saudi Investment Company

1.6. تعريف المؤسسة الجزائرية السعودية للإستثمار ASICOM:

تأسست الشركة الجزائرية السعودية لاستثمار "أسيكوم" بموجب الاتفاقية الموقعة بين وزارتي المالية لكل من الجمهورية الجزائرية والمملكة السعودية في شهر أبريل 2004، وتمت المصادقة عليها في شهر سبتمبر 2004 من قبل الجانب الجزائري وفي مايو 2005 من قبل الجانب السعودي. وقد انعقدت الجمعية التأسيسية في مارس 2008، ودخلت الشركة في النشاط في شهر يونيو 2008، برأسمال مصرح به يقدر بـ 8 ثمانية آلاف مليون دينار جزائري. يدير الشركة مجلس إدارة مكون من ستة (6) أعضاء، ثلاثة أعضاء يمثلون كل مساهم ويتراأس المجلس عضو من جنسية سعودية، أما المديرية العامة فيشرف عليها شخص من جنسية جزائرية. كما يجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة على الأقل مرة في كل ثلاثة أشهر. (المؤسسة الجزائرية السعودية للإستثمار www.ASICOM.dz، 2018)

2.6. مهام ASICOM:

الاستثمار في كل المجالات وجميع القطاعات وعلى وجه خاص في الصناعة والعقار والسياحة والزراعة، بإقامة مشاريع أو المساهمة في مشاريع قائمة أو اقتناء حصص في شركات؛ منح القروض الاستثمارية، تمنح هذه القروض للمشاريع التي تساهم فيها الشركة؛ الإيجار المالي، تمارس الشركة هذا النشاط من خلال إحدى الشركات المساهمة فيها.

3.6. أساليب التمويل والتدخل:

المساهمة في رؤوس أموال الشركات، الجديدة أو القائمة؛ تمويلات تكميلية على شكل قروض أو سندات المساهمة؛ إعداد تركيبة التمويلات للمشاريع التي تعرض عليها والبحث عن شركاء آخرين في المشاريع؛ إعادة أو مراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية. في جميع الحالات، تحرص الشركة على تمثيلها في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها ومعظم الأحيان تتراأس هذه المجالس وتسهر على وضع قواعد التسيير.

4.6. نشاط المؤسسة الجزائرية السعودية للإستثمار:

منذ دخولها الفعلي في النشاط في يونيو 2008، قامت الشركة بعدة عمليات استثمارية، والجدول التالي يلخص كل ما سبق من عمليات استثمارية في نشاط المؤسسة الجزائرية السعودية للإستثمار منذ دخولها الفعلي في النشاط في يونيو 2008.

الجدول رقم (04): التمويلات الاستثمارية للمؤسسة الجزائرية السعودية للإستثمار

المؤسسات الممولة	النشاط	رأسمال (10 ⁶ دج)	مساهمة	دخول	خروج	المقر	القطاع
روطوالجزائر RotoAlgerie	الطباعة الصناعية (كتب، مجلات)	190	32%	2009	2012	العاصمة	صناعي
العقار الثاني بوسط العاصمة	مبنى جاهز مخصص للمكاتب	غير مصرح	100%	2010	2013	العاصمة	عقاري
شركة MSTBAT	الأشغال العمومية	20	70%	2011		العاصمة	خدمات
الجزائر لإيجار المالي el-djazairidjar	الإيجار المالي المنقول وغير منقول	3 500	6%	2012		العاصمة	خدمات
العقار الأول بدالي إبراهيم	مبنى جاهز مخصص للمكاتب	غير مصرح	100%	2013		العاصمة	عقاري
مؤسسة المواد الحمراء أوراس EPRA	إنتاج الأجر الأحمر للبناء	840	34%	2014		خنشلة	صناعي
شركة ARMATEC	تشكيل الحديد المخصص للبناء	353,882	51%	2014		البليدة	صناعي
شركة المنشآت أكوي فندقية الجزائر	قرية سياحية ومنزرة روسيكا بارك	2 300	53%	2014		سكيكدة	سياحي
شركة سيتي مول CITY MALL	فندق 4 نجوم	2 000	67%	2014		قسنطينة	سياحي
شركة شفاف SHIFABE	فندق 4 نجوم	2 000	100%	2015		بجاية	سياحي
أوسيانو سنتر OCEANO CENTER	مركز تجاري ومحلات ومطاعم	58,133	51%	2015		العاصمة	تجاري
شركة H.D.A.HYPER ALGERIE	استغلال هايبر ماركت	720	29%	2015		العاصمة	خدمات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعلومات والمعطيات السابقة.

7. صندوق الاستثمار الولائي Le fonds d'investissement de la wilaya

1.7. نشأة وتعريف صندوق الاستثمار الولائي:

- ❖ تأسيس صندوق الاستثمار الولائي: تم تأسيس صندوق استثمار على مستوى عاصمة كل ولاية من ولايات القطر الجزائري، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الصادر عن الأمر رقم 01/09 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. إذ تنص المادة 100 من هذا الأمر على أن: "ينشأ صندوق للاستثمار في كل ولاية يكلف بالمساهمة في رأسمال المؤسسات والشركات التي ينشئها المقاولون الشباب".
- ❖ تعريف صندوق الاستثمار الولائي: هو جهاز تأسس بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009. ويعتبر شركة ذات أسهم مختصة في الرأسمال الاستثماري، المسير لحساب الخزينة العمومية. والصندوق الاستثماري موجه لمساعدة المستثمرين الشباب، وذلك بتكملة مساهمتهم في الرأسمال الاجتماعي لخلق مؤسسة جديدة خاصة بهم، أو تطوير مؤسساتهم إن وجدت وتسييرها أثناء الأعوام الأولى من نشأته (الجريدة الرسمية العدد 44، 2009، صفحة 4). وتعتبر صناديق الاستثمار الولائية منتج مالي في متناول الأشخاص الراغبين في تجسيد مشاريع على المستوى المحلي، وتعد آلية ديناميكية لتأمين المرافقة المالية للمستثمرين المتحضرين لاستحداث مؤسساتهم الإنتاجية والخدماتية. وتتدخل صناديق الاستثمار في رأسمال المخاطرة في مرحلة الإنشاء وفي تنمية رأس المال أو إعادة الهيكلة وشراء الأسهم أو الحصص المملوكة من طرف مشاركون آخرين. واعتبر أن تنشيط صناديق الاستثمار الولائية سيسمح بدفع التنمية المحلية من خلال تكثيف مشاريع الاستثمار التي تتم المبادرة بها محليا.

2.7. الطرق التمويلية لصندوق الاستثمار الولائي:

تتم عملية التمويل بالمساهمة على أساس مخطط للأعمال يقدمه صاحب المشروع، ووفق دراسة القابلية التي تعدها اللجنة الداخلية للمؤسسة المسيرة لصندوق الاستثمار الولائي، والتي تبرز من خلالها المردودية الاقتصادية للمشروع. كما تتم عملية أخذ المساهمة لصندوق الاستثمار الولائي على مختلف أشكال الرأسمال الاستثماري:

- ❖ رأسمال المخاطرة: وذلك من خلال: رأسمال الجدوى أو رأسمال الانطلاقة: قبل إنشاء المؤسسة؛ حيث تقوم المؤسسات المسيرة لصندوق الاستثمار الولائي، عن طريق هذا الشكل من التمويل، بتحمل نفقات البحث والدراسة التمهيدية والتنمية ونفقات إجراء التجارب بما في ذلك بعث سلعة أو منتج جديد في السوق، مع ملاحظة وتقييم التسويق؛
- ❖ رأسمال التأسيس: في مرحلة إنشاء المؤسسة؛ تتولى تمويل التجسيد والتطبيق الفعلي للمشروع على أرض الواقع، من خلال التهيئة، شراء المعدات، الإشهار والدعاية، تسويق الأولي للمنتج؛
- ❖ رأسمال النمو أو رأسمال التنمية: تنمية طاقات المؤسسة بعد إنشائها، أي في هذه المرحلة تقوم بتمويل مؤسسات قائمة مثل سد العجز وزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، البحث عن أسواق جديدة، كما تتدخل لتمويل الاستحواذ على مؤسسات أخرى أو تمويل الاحتياجات من رأس المال العامل؛
- ❖ رأسمال التحويل: استرجاع مؤسسة من قبل مشتر داخلي أو خارجي؛
- ❖ استرجاع مساهمات و/أو حصص يحوزها صاحب رأسمال استثماري آخر.

3.7. أشكال التمويل لصندوق الاستثمار الولائي:

تتدخل المؤسسة المسيرة لصندوق الاستثمار الولائي بواسطة اكتتاب أو اقتناء ما يأتي: أسهم عادية؛ شهادات استثمارية؛ سندات قابلة للتحويل إلى أسهم؛ حصص الشركاء؛ وبوجه عام، جميع فئات القيم المنقولة الأخرى المماثلة لأموال خاصة طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

4.7. شروط تمويل صندوق الاستثمار الولائي:

- شروط الهيكل المالية: تتمثل نسب المساهمات لصندوق الاستثمار الولائي في كل مؤسسة على حدى كما يلي:
- ❖ الحد الأقصى لمستوى تدخل صندوق الاستثمار الولائي في كل مؤسسة هو: نسبة 49% من رأسمال المؤسسة الممولة؛ نسبة 5% من إجمالي موارد الصندوق الاستثماري أي مبلغ 50 مليون دينار جزائري لكل مؤسسة ممولة. أي أن كل مؤسسة يمكن أن تستفيد من حصص تساهمية من الصندوق الولائي للإستثمار لا تتجاوز 50 مليون دينار جزائري، إذا كان رأسمالها لا يتجاوز 102,04 مليون دينار جزائري (موقع الغرفة الوطنية للصناعة والتجارة www.cnci.dz, 2018).
- ❖ الحد الأدنى لمستوى تدخل صندوق الاستثمار الولائي في كل مؤسسة هو 5 ملايين دينار جزائري.
- كما يمكن أن يأخذ التمويل دخول طرف ثالث بالمساهمة في رأس مال المؤسسة والشركات، بالسماح لها باللجوء طبقاً للتشريعات المعمول بها، إلى المؤسسات البنكية، ومثال ذلك:
- الحالة الأولى: قيمة الاستثمار 100 مليون دج (تمويل ثنائي: المستثمر-الصندوق الإستثمار)
- في حالة التمويل الثنائي يتحمل المساهم نسبة تمويلية مقدرة بحوالي 51% من المبلغ المالي الكلي لحجم التمويل في حين نسبة تمويل الصندوق تقدر بحوالي 49%.
- الحالة الثانية: قيمة الاستثمار 100 مليون دج (تمويل ثلاثي: المستثمر-الصندوق الإستثمار-البنك)

صندوق الاستثمار الولائي يهدف إلى مساعدة الشباب المقاول في إنشاء مؤسسات ناجحة، حيث يتدخل الصندوق في أربع مراحل أساسية من حياة المؤسسة، وذلك خلال فترة الدراسة والتأسيس، أو ك رأس مال مخاطر، نمو رأس المال والتنمية أثناء النشاط، التحويل أو الاسترجاع.

في حالة التمويل الثلاثي يتحمل البنك نسبة إجمالية مقدرة بحوالي 70% من القيمة التمويلية الكلية في حين نسبة 30% الباقية يتحمل المساهم نسبة تمويلية مقدرة بحوالي 51% منها أما نسبة تمويل صندوق الاستثمار الولائي 49% من 30%.

❖ الشروط الشكلية القانونية: يشترط على المشاريع أو المؤسسات أن تأخذ الصيغة القانونية لشركات ذات رؤوس أموال (شركة ذات المسؤولية المحدودة SARL، أو شركة ذات أسهم SPA)؛ على أن تكون مدة المشاركة على الأقل 5 سنوات، كشرط التزام من جانب واحد، من المؤسسة المسيرة للصندوق الولائي للاستثمار فقط؛ المشاركة في التسيير ومراقبة المؤسسة الممولة: تعيين محافظ الحسابات؛ إبرام وثيقة عقد المساهمين يتم التفاوض عليه مسبقا، وتضم: مدة المساهمة، شروط وسبل الخروج والتنازل على الأسهم أو الحصص الاجتماعية؛ وكذا مجموعة من البنود الموجهة لتنظيم حقوق وحماية السلطة للمستثمر صاحب الأقلية.

❖ الشروط الفنية والتقنية: المعني بالاستفادة من صندوق الاستثمار الولائي هو كل صاحب مشروع يزاول نشاطه في محيط القطاع الإنتاجي والخدماتي، وهذا في جميع المجالات الاقتصادية، يستوفي معايير انتقاء المشاريع الاستثمارية التالية: المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع، التي يتم تقديرها من خلال مخطط للأعمال ذات جودة والذي يضمن عودة للأرباح للاستثمار سريعة ومرضية للمساهمين، أو خلق قيمة مضافة؛ الكفاءات التقنية والتسييرية التي يتمتع بها أصحاب المشاريع؛ الشفافية في تسيير حسابات المؤسسة؛ خلق مناصب الشغل؛ أهمية المشروع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية؛ الحفاظ على البيئة.

5.7. انتهاء مساهمة صندوق الاستثمار الولائي:

صندوق الاستثمار لديه خيار بيع حصته في المؤسسات والشركات في الوقت وحسب الطريقة المثق عليها عند الدخول في الشراكة، وعليه فإن المبالغ المترتبة من الخروج من رأسمال المؤسسة الممولة من أرباح وقيم مضافة تعود إلى الخزينة العمومية، تتخذ عملية خروج مؤسسة المسيرة للصندوق الولائي للاستثمار من المؤسسة الأشكال التالية: بيع (بالتراضي) أغلبية رأسمال المؤسسة إلى مستثمر صناعي (من القطاع) أو إلى صندوق استثماري آخر؛ شراء الشريك (المقاول) حصة الشريك المالي (المؤسسة)؛ تنازل عن جزء من رأسمال من خلال معاملات مالية: كالدخول في البورصة أو تنازل "تأني" إلى صندوق استثماري آخر.

6.7. المؤسسات المالية المسيرة لصناديق الاستثمار الولائية:

صناديق الاستثمار الولائية ليست صناديق مستقلة في تسييرها وإنما تسهر على ذلك مجموعة من المؤسسات وتمثل في الجزائر استثمار، سوفينانس، فيناليب، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، (الموقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz، 2015) هذه المؤسسات تتدخل ضمن عدد محدد من الولايات وهذا التقسيم يتوضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الهيئات المالية المسيرة لصندوق الإستثمار الولائي على مستوى الولايات الجزائرية

المؤسسات	(الجزائر إستثمار)	SOFINANCE	FINALEP	BNA	BEA
الولايات	16- الجزائر/44- عين الدفلى 46- عين تيموشنت/23- عنابة 07- بسكرة 25- قسنطينة/24- قالمة 33- اليزي/40- خنشلة 26- المدية/30- ورقلة 48- غيليزان/41- سوق اهراس 11- تمنراست/12- تبسة 13- تلمسان	05- باتنة 06- بجاية 09- البليدة 31- وهران 04- أم البواقي 14- تيارت	32- البيض 18- جيغل 19- سطيف 22- سيدي بلعباس 21- سكيكدة 42- تيبازة	01- ادرار 08- بشار 35- بومرداس 10- البويرة 36- الطارف 29- معسكر 43- ميله 27- مستغانم 45- النعامة 37- تندوف	34- برج بوعريج 02- الشلف 17- الجلفة 39- الوادي 47- غرداية 03- الاغواط 28- المسيلة 20- سعيدة 38- تيسمسيلت 15- تيزي وزو
المجموع	16	06	06	10	10

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات ومعطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI".

إن صندوق الاستثمار الولائي يسهم في تمويل المؤسسات والشركات لفائدة الشباب ضمن صيغتين، الأولى من خلال التمويل الثنائي الذي يكون فيه شريك مع المساهم من خلال حصة مقدرة بحوالي 49% من القيمة الإجمالية، أما الثانية فيدخل ضمن المساهمة الثلاثية بنسبة 49% من حصة مقدرة بحوالي 30% من القيمة الإجمالية، هذا الصندوق تقوم بتسييره مجموعة من المؤسسات تسهر على حسن اختيار مجال المشروع وطريقة توظيف الأموال وتشغيلها من أجل الاستغلال الأمثل بما يحقق نجاح المشروع.

تتدخل كل مؤسسة مسيرة في إطار الحدود التي تنشط فيها وتركز على أنواع محددة من النشاط، ولتفعيل دورها أكثر في نشاطات أخرى تتعاون هذه المؤسسات مع العديد من المديرات على مستوى الولايات على رأسها مديرية المؤسسات والشركات التجارة الفلاحة السياحة من أجل تفعيل إنشاء وتنمية المؤسسات والشركات لدى الشباب المقاول. إن صندوق الاستثمار الولائي ليس مؤسسة تمويلية فحسب، وإنما مؤسسة مرافقة في آن واحد لما للمؤسسات المسيرة لهذا الصندوق من خبرة وتجربة في مجال التسيير، ومنه يعد هذا الصندوق كآلية فعالة لنجاح وانطلاق المؤسسات والشركات في الجزائر وكعنصر داعم لإنشاء المؤسسات من طرف الشباب المقاول.

7.7. أهمية ودور صندوق الاستثمار الولائي في التنمية المحلية:

تتمثل الأهمية الأساسية والأولية لصندوق الاستثمار الولائي في تنشيط ودعم الاستثمار على المستوى المحلي، واستغلال المجالات الحيوية والإمكانيات وفرص الاستثمار المتوفرة على مستوى كل ولاية، وهذا ما سيدفع بالنشاط الاقتصادي المحلي إلى الإنعاش، من خلال:

❖ إنشاء مؤسسات جديدة: حيث يتوقع أن يتم إنشاء وخلق حوالي 50.000 مؤسسة جديدة حسب المخطط الوطني الخماسي 2014/2010، وتم تخصيص حوالي 150 مليار دج لترقية المؤسسة والشركات من خلال إنجاز المناطق الصناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية. فظهور مؤسسات جديدة من خلال صندوق الاستثمار الولائي، يعد آليا تحقيق لأهداف المخطط على المستوى الكلي. ويوفر للشباب فرص مضمونة لإنشاء مقاولات ومؤسسات إنجاز في قطاع السكن والتعمير وهو القطاع الذي يظل في حاجة ماسة إلى مثل هذه المؤسسات للمساهمة في تجسيد البرامج السكنية الهامة المدرجة في هذا المخطط.

- ❖ توسعة مؤسسات نشيطة: يعمل صندوق الاستثمار الولائي على دعم وتوسعة المؤسسات النشطة على المستوى المحلي بالمشاركة في برامج تأهيل المؤسسات والشركات، ودعم تنافسيتها على المستوى الوطني، وتعزيز مكانتها ونموها الاستغلالي.
- ❖ تجديد وتطوير تجهيزات الإنتاج المحلي: بعض الأنشطة على المستوى المحلي الاستغلالي والتسويقي، خاصة الحرفيين وأصحاب المهن اليدوية العضلية، كالبناءين، النجارين، الخبازين، الموزعين والناقلين في الوسط الحضري... إلخ. مازالت تستغل وتنشط بأدوات وتجهيزات تقليدية بسيطة، رغم التطور التكنولوجي الفني (العائد والمخاطرة) والتقني (المكننة والأتمتة) في هذه المجالات الحاصل على المستوى القاري والعالمي. لذا عمد الصندوق الولائي للاستثمار إلى مشاركة أصحاب المشاريع بالعمل على تجديد وتطوير وسائل وأدوات عملهم بتمويلات حديثة مرنة ومتماشية مع فلسفة نشاطاتهم اليومية على المستوى المحلي.
- ❖ خلق وتوسيع قاعدة سوق الشغل: تشجيع استحداث مناصب شغل مرافقة الاندماج المهني للمتحصليين على شهادات جامعية، بالدعم لاستحداث مؤسسات مصغرة وتمويل أجهزة التشغيل. كل هذا يدخل ضمن التشجيعات العمومية للتشغيل بالحجم الكبير للتوظيفات التي ستنتج عن تحقيق البرنامج الخماسي 2014/2010 وأثار النمو الاقتصادي. وسيسمح هذا بتحقيق مناصب شغل خلال السنوات المقبلة.
- ❖ غرس ثقافة تمويلية عصرية للمؤسسات الخاصة: نظرا للطابع المحلي الاجتماعي والثقافي والديني المتجذر في السلوك الواقعي والعملي للمجتمع، إذ ناهرا، إن لم نقول انعدام التعامل بالأسهم والسندات بين أصحاب الأموال والمتعاملين الاقتصاديين، فثقافة الأسواق المالية مهجورة وغير معترف بها محليا نتيجة التشدد والتزمّت بالعوادات والتقاليد والتشبث بها، يعد عائقا كبيرا للتطور والإنعاش الاقتصادي. لذلك فتشريع وتقنين الدولة لهذه التعاملات المالية العصرية يعد نوعا من الشرعية التي يبحث عنها أرباب المال للهروب من الضبط الاجتماعي الكابح والعوادات والتقاليد السائدة والمعطلة للنشاط المالي المحلي بالآليات العصرية.

- يمثل نشاط الرأسمال الاستثماري خلفية تمويلية بديلة بالنسبة لقطاع المصرفي بالرغم من المخاطر المالية التي يكتنفها إلا أنه يتميز بالمرونة وعدم التعقيد في الإجراءات؛ وذلك من خلال:
- ✓ الدور الكبير لنشاط الرأسمال الاستثماري الذي يساهم في تطوير المؤسسات، ليس فقط من خلال الدعم المالي ولكن بالخصوص من خلال تقديم خبراته وتجاربه في مجال ادارة المؤسسات وتسييرها؛
 - ✓ على الرغم من القيود والحواجز التي تحول دون تطوره في الجزائر، إلا أن تطور هذا النشاط يبني بالضرورة من خلال استمرار الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي تقوم بها الدولة، وازالة العقبات على مستوى الإقتصاد الجزئي؛
 - ✓ ان مؤسسات الرأسمال الاستثماري هي شركات مالية تجارية، تقوم وتعمل على إدارة محفظة من القيم المنقولة وذلك عن طريق استعمال مواردها الذاتية، وتكمن أهدافها في ذلك على المساعدة في تعبئة ادخار المؤسسات والافراد، وعلى تنمية وتنشيط السوق المالية والنهوض بتمويل المشاريع والاستثمارات؛
 - ✓ يتمثل غرض مؤسسات الرأسمال الاستثماري في المساهمة لحسابها او لحساب الغير ويهدف إعادة إحالتها في تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات والشركات، وأساسا المؤسسات حديثة النشأة والمؤسسات موضوع عمليات تأهيل أو المؤسسات التي تمر بصعوبات مالية واقتصادية والمؤسسات التي تقوم باستثمارات تمكن من تطوير التكنولوجيا او التحكم فيها وكذلك الابتكارات في كل القطاعات الاقتصادية؛
 - ✓ تكون مساهمات مؤسسات الرأسمال الاستثماري في شكل إكتتاب أو إقتناء أسهم عادية أو ممتازة أو شهادات إستثمار أو سندات المساهمة أو ديون قابلة للتحويل إلى أسهم أو حصص الشركات وبصفة عامة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية طبقا للقوانين والتشريعات السارية المفعول، ويجب أن تكون مساهمات مؤسسات الرأسمال الاستثماري موضوع اتفاقيات تبرم بينها وبين الممولين تضبط طرق وأجال انجاز المساهمات.

9. قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية العدد44. (26 07. 2009). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 04 شعبان عام1430هـ الموافق 26 جويلية سنة 2009، صفحة 4.
2. عبد القادر بلطاس. (2001). الإقتصاد المالي والمصرفي، الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. هشام غربي، وعبد الغني دادن. (21 11، 2011). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية. (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المحرر) الملتقى الوطني إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، صفحة 301.
4. A.kader cadre institutionnel et réglementaire SEKAK. (18 06، 2003). "Le Partenariat En Algérie". 15an 18 Juin 1993 : Forum .Le Partenariat et de l'investissement en Algérie International du Partenariat et de l'investissement en Algérie، صفحة 45.
5. المؤسسة الجزائرية السعودية للإستثمار www.ASICOM.dz. (15 01، 2018). الرئيسية. تم الاسترداد من المؤسسة الجزائرية السعودية للإستثمار: www.ASICOM.dz
6. الموقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz. (13 02، 2015). الرئيسية. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "ANDI": www.andi.dz
7. محمد على حيدر. (1996). دراسة عن استراتيجيات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المتوسطة. بيروت لبنان: منظمة العمل الدولية.
8. موقع الجزائر إستثمار: www.eldjazair-istithmar.dz. (11 12، 2018). الرئيسية. تم الاسترداد من الجزائر إستثمار: www.eldjazair-istithmar.dz
9. موقع الغرفة الوطنية للصناعة والتجارة www.cnci.dz. (15 12، 2018). الرئيسية. تم الاسترداد من الغرفة الوطنية للصناعة والتجارة: www.cnci.dz
10. موقع مؤسسة إعادة التمويل الرهني www.srh.dz. (01 12، 2014). الرئيسية. تم الاسترداد من مؤسسة إعادة التمويل الرهني: www.srh.dz
11. موقع SOFINANCE على الانترنت: www.sofinance.dz. (12 12، 2018). الرئيسية. تم الاسترداد من المؤسسة المالية للإستثمار، المساهمة والتوظيف "سوفينانس" SOFINANCE ع: www.sofinance.dz